اجتمع إلى أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي

الغانم: سأشرح الفرق بين من كان يمثل على الشعب ومن يدافع عن سمعة بلده وبرلمانه

اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له أمس الخميس إلى أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي مارتن شونجونج. وقال الغانم في تصريح صحافي عقب الاجتماع: «بحثنا خلال اجتماعنا مع الأمين العام أكثر من شكوى قدمت ضد البرلمان الكويتي وواضح جدا من لقائنا هذا والذي سيعقبه اجتماع آخر مع رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غابريالا كويفاس بارون غدا وممثل لجنة حقوق الإنسان أن هناك للأسف من كان يكذب على الشعب الكويتي وكذلك الاتحاد البرلماني الدولي». وأضاف «دافعنا عن البرلمان الكويتي وسمعته، كما تحدثنا عن الآليات التي سندافع فيها عن سمعة دولتنا وبرلمانها». وقال: «سنشارك يومي السبت والأحد المقبلين كممثلين للمجموعة العربية في اجتماعات اللجنة التنفيذية مع ممثلي المجاميع الجيو السياسية وبعد عودتي إلى أرض الوطن سأشرح للشعب الكويتي والاتحاد البرلماني الدولي الفرق بين من كان يمثل عليه وبين من كان يدافع عن سمعة بلده وبرلمانه». ويضم الوفد البرلماني المرافق للغانم كل من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وعضوي الشعبة البرلمانية النائبين علي الدقباسي ود.خليل عبدالله والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد المرافق له اثناء اجتماعهم إلى أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي

الرئيس الغانم مصافحاً مارتن شونجونج

«حقوق الإنسان»: وزير الداخلية وعد بطرح حلول لقضية الجوازات المزورة لـ «البدون» و«الجناسي» في البطاقات الأمنية خلال شهرين

أعلن رئيس لجنة حقوق الانسان د.عادل الدمخي عن قيام اللجنة امس بمناقشة موضوع الجناسي التي توضع في البطاقات الامنية لفئة غير محددي الجنسية وقضايا عديدة مع نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح.

واضاف الدمخي في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الامة ان الوزير الجراح رحب بالالتماسات التي قدمناها وقررنا وضع مدة زمنية معينة للقاء الوزير لوضع حلول جذرية لهذه القضايا المثارة.

واشار الى ان الوزير وعدنا بأننا خلال شهرين سنلتقي لبحث هذه الحلول الجذرية التي اتفقنا عليها، مؤكدا اننا تحدثنا عن لجنة الجوازات المزورة التي قالت ان عدد الذين راجعوا اللجنة 300 من أصل 7 آلاف شخص لديهم جواز مزور.

وذكر الدمخي ان السبب في عدم مراجعة الكثير منهم هو ان اللجنة تشترط عليهم توقيع تعهد تعديل وضع لمن لا يملك احصاء 1965، وذكرنا ان هذه المعاناة لن تنتهي بل تفاقمت وآثارها خطيرة على الدولة ويجب ان نضع حلولا جذرية وعدم الزام الناس بتعهدات لا يمكن ان يستمر، خصوصا بعد ان وضعنا حلولا في 12 جهة بالدولة سابقا لهم.

وقال انه لابد للجهاز المركزي تعديل هذا الوضع واننا في الجلسة المقبلة سنضع نقاط الحل خلال شهرين في هذه القضية، مؤكدا ان السلطة تتبنى هذا الملف وتسعى لحلها في أسرع وقت.

وبين الدمخي ان اللجنة قررت تخصيص اجتماعها يوم الأحد بعد المقبل لمناقشة القضايا الإنسانية التي اثيرت في استجواب وزيرة الشؤون من ناحية انسانية سواء للمعاقين او المساعدات الاجتماعية وسوف نلتقي مع وزيرة الشؤون لمناقشتها في تلك التشريعات. ووجه شكره الى اللجنة التشريعية على موافقتها على المقترح النيابي بشأن تعديل اللائحة الداخلية والذي يقضي بعدم سجن النواب الا بعد الحكم البات في محكمة التمييز، ولفت الى اننا امام واقع من خلال فرضية ان محكمة التمييز اخذت برأي نيابة التمييز التي اكدت ان الاجراءات كانت باطلة وألغت حكم الاستئناف، مشيرا الى اننا الآن نكون أمام وضع ان النواب سجنوا طوال هذه الفترة ظلما وهذه سابقة تاريخية والنواب المسجونين لا يملكون التنازل عن حصانتهم البرلمانية.

وبين الدمخي ان النواب الثلاثة الذين وافقوا على المقترح هم النواب طلال الجلال، اضافة الى الحميدي السبيعي ومحمد الدلال وهذا القانون ليس بدعة انما موجود في بعض الدول الذي يؤكد على عدم وجود جواز سجن النواب الا بعد رفع الحصانة عنهم.

محمد هايف ود. عادل الدمخي خلال اجتماع اللجنة

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

الشيخ خالد الجراح وأركان وزارة الداخلية اثناء اجتماع لجنة حقوق الانسان

أول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

الموزري: زيارة رئيس المجلس إلى جنيف بهدف حضور «تنفيذية» الاتحاد البرلماني الدولي

قال النائب شعيب الموزري: امس كان هناك تصريح للأخ رئيس مجلس الامة بخصوص شكوى للبرلمان الدولي، واثناء حديثه استخدم معلومات غير صحيحة وأظهر الموضوع وكأن هناك شكوى ضد الكويت وأنه ذاهب للدفاع عن سمعة الكويت.

وبين الموزري في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة: ان هذا الكلام غير صحيح، لأن زيارة الرئيس الهدف منها حضور اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي للتجهيز للمؤتمرات والاجتماعات القادمة، وهذا أمر يجب أن يكون واضحا ولا يحاول الأخ الرئيس أن يوهم العالم والشعب الكويتي أنه ذاهب للدفاع عن مصلحة الكويت وسمعتها وعن مجلس الأمة.

وأوضح أن أكثر تقارير صدرت من الأمم المتحدة ضد التجاوزات والمخالفات كانت اثناء فترة تولي الأخ الرئيس خلال الاربع سنوات السابقة في عهد رئيس مجلس الأمة ومن خلال القوانين التي تم تشريعها بمعرفته ورئاسته للمجلس.

وأضاف: كنت أتمنى من الرئيس ان يستخدم المعلومات الصحيحة، وأول معلومة غير صحيحة بأنه ذاهب للدفاع عن سمعة الكويت بينما الحقيقة أنه ذاهب لاجتماع اللجنة التنفيذية، والمعلومة الأخرى غير الصحيحة أنه قال ان هناك شكاوى من نائب حالي ونائب سابق والكيان الصهيوني، وانا اقول للرئيس ارتق في طرحك ولا تحاول ان تهمز وتلمز، فأولا حسب علمي لا توجد شكوى في اتحاد البرلمان الدولي إلا شكوى واحدة انا قدمتها ضد رئيس مجلس الأمة، فلماذا يحاول الأخ الرئيس أن يربط سمعة الكويت بالشكوى، وانت لست الكويت بل أنت فرد من أفراد الشعب الكويتي، أم أنك تريد أن تظهر للناس بأن الدولة هي رئيس مجلس الأمة وأن رئيس مجلس الأمة هو الدولة؟

وقال: انت خذلت إخواننا النواب وتم حبسهم بالمخالفة للمادة 111 من الدستور ولم تتحرك أبدا لحماية مادة من مواد الدستور، والأمر الآخر أن الرسالة وصلتك يوم الاثنين من الاتحاد البرلماني عن موضوع الشكوى، فلماذا لم تذكر في تصريحك أنك أبلغت بالشكوى المقدمة، ولماذا حاولت أن تطرح في وسائل الإعلام أنك ذاهب للدفاع عن سمعة الكويت ولماذا لم تقل انه وصلتك استفسار من الاتحاد الدولي بشأن شكوى شعيب الموزري.

وتابع: اتمنى أنك تكبر وترتقي عن هذا الأسلوب ومفردات لا يجوز لرئيس مجلس الامة أن يستخدمها، ومعلومات غير صحيحة لا يجوز لرئيس مجلس الأمة أن يستخدمها، والقضية هي شكوى تقدمت بها شخصيا تقدمت بها ضد رئيس مجلس الامة بصفته لأنه لا يعنيني كشخص، بل يعنيني كقضية الآن يعاني منها مجلس الأمة وفيها مخالفة صريحة للدستور، وقد خذلنا رئيس مجلس الأمة في الدفاع عن مادة أساسية في الدستور وهي التي تحمي النائب من أي محاولات انتقامية من أي طرف، وهذه المادة وضعت حتى يكون عضو مجلس الأمة حرا فيما يبديه من آراء، سواء بطرح أو تشريع أو محاسبة او رقابة.

وزاد: سأكون على إطلاع ومن حقي أن اكون مطلعا على كل ما يدور اثناء الاجتماع، ورئيس مجلس الامة طلب الاجتماع مع رئيس الاتحاد الدولي والامين العام دون أن يحدد الموضوع الذي طلب الاجتماع من أجله، ومن حقي وفقا للوائح الاتحاد البرلماني الدولي أن يتم ابلاغي عن كل ما يجري، وعند حدوث شيء او مزاعم من اي طرف من الاطراف سواء من رئيس مجلس الأمة او مرافقيه سأرد عليه من خلال هذا «البوديوم»، وسأوضح ما يجري للشعب الكويتي كله.

وقال: هذا هو الموضوع للتوضيح وتفنيد ما حاول الأخ رئيس مجلس الأمة إيهام الشعب الكويتي به من خلال ذكر ان هناك شكوى من الصهاينة ونائب سابق ونائب حالي، واعتقد أنه لا منصبك ولا هيبة مجلس الأمة تسمح لك بمثل هذه المغالطات، ولكن أتركها للشعب الكويتي الذي يعرف كل أمر يقوم به الأخ رئيس مجلس الأمة صاحب شعار «لا تيأس من وطنك» وصاحب مقولة «تبون الحكم ولا ما تبونه». وأضاف: سيكون لنا لقاء وأنا أنتظر عندما يعود ويصرح عن شيء سأتصدى له، ورسالة أقولها للأخ رئيس مجلس الأمة بأنني في بداية المشوار ولدي اجتماعات خارج الكويت بخصوص سلوكياتك في البرلمان، ولدي اجتماعات ولقاءات مع مجموعة اتحاد البرلمان الاوروبي وجلسات استماع، وأقول لك لا تتجاوز حدود الحقيقة والواقع وتحاول إيهام الشعب الكويتي بشيء غير صحيح وكنت اتمنى ان ترقى في اسلوبك وطرحك وان تذكر حقيقة أسباب ذهابك إلى هناك والشكوى التي تقدمت بها أنا. ورأى أن الحكومة لو بذلت ربع ما استخدمته في الدفاع عن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في استجوابها أمس من قوى ووسائل للمصلحة العامة فسوف نقفز إلى مرحلة من الإصلاح الحقيقي لو كانت الحكومة جادة خدمة الشعب الكويتي، والوزيرة نحترم شخصيها ولكنها تسلمت مسؤولية الخطوط الكويتية وايضا مؤسسات المعاقين وغيرها والكل يعلم ما يحصل، وأيضا تسلمت ملف التنمية وإلى الآن التنمية معطلة.

وقال: حسب علمي أنه لا توجد أي شكاوى والشكوى الوحيدة انا الذي قدمتها ضد رئيس مجلس الأمة، والدولة والمجلس ليسا طرفا في هذه الشكوى، وإذا كانت هناك شكاوى أخرى كان يجب على الأخ الرئيس أن يعزل ويفصل بين موضوع سمعة الكويت ويجعلها مرتبطة فقط بالشكاوى الأخرى، ويوضح أن الشكوى الأخرى مقدمة من النائب شعيب الموزري ضد الرئيس شخصيا، أما محاولة خلط الأوراق فهذا أمر مرفوض.

وشدد على أنه سيتابع موضوع المخالفات والتجاوزات في مجلس الأمة، وبإذن الله نستطيع أن نظهر بعض المخالفات في مجلس الأمة.

شعيب الموزري

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

العدساني: زيادة الرسوم تعني استجواب رئيس الحكومة

جدد النائب رياض العدساني التأكيد على أن الوضع المالي للدولة «فوق الممتاز»، محذرا في الوقت ذاته من أن فرض أي زيادة في رسوم الخدمات على المواطنين سيحمله على استجواب رئيس الحكومة.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة، سبق أن ذكرت وأؤكدها الآن أني سأستجوب رئيس الحكومة إذا تمت زيادة رسوم الخدمات على المواطنين، مشيرا إلى أحد العناوين المنشورة في الصحف من أن «الحكومة تستبق استجواب رئيسها.. لا زيادة في الرسوم».

وأكد أن البيانات المالية للدولة والاحتياطات العامة فوق الممتازة، ويفترض إيقاف الهدر ومعالجة الأمور بالنسبة لإنفاق الميزانية، ولا تتم معالجة إخفاقات الميزانية من خلال المس بجيب المواطنين، مبينا أن الايرادات العامة في السنة المالية 2018/2017 كانت بقيمة 13 مليار دينار، وفي السنة المالية 2019/2018 بلغت 15 مليار دينار، أي ان هناك زيادة تقارب الـ 13٪ في الإيرادات.

وشدد على أن المفترض تخفيف الهدر والتركيز على الميزانية وعدم البذخ فيها، وعدم المساس بجيوب المواطنين، مشيرا إلى أن الدعومات في السنة المالية الحالية لم تزد عن سابقتها إلا بـ 378 مليون دينار.

وذكر أن سعر البرميل المقدر في الميزانية 50 دولارا، ولكنه فعليا فاق الـ 65 دولارا، وبالتالي فإن من الطبيعي أن تكون الميزانية أفضل من المقدر، كما أن سعر نقطة التعادل بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة هي 71 دولارا، وكل تلك الأمور تبين أننا لا يوجد لدينا عجز حقيقي، وحتى لو كان هناك عجز في الميزانية العامة لكن الاحتياطات والصناديق السيادية كما ذكرت رصيدنا فيها فوق الممتاز.

وأضاف: عندما تذكر الحكومة أن الرواتب بلغت 11 مليار دينار وكانت في العام الماضي 10 مليارات و800 مليون دينار، فإن الفرق هو 366 مليون دينار، موضحا أن هذه المبالغ تأتي ضمن بند الرواتب وما في حكمها وتشمل تعويضات العاملين في الوزارات والإدارات الحكومية وجملة تعويضات العاملين في الجهات الملحقة والمستقلة ودعم العمالة في القطاع غير الحكومي ومساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية بمبلغ 2 مليار دينار. وبين أن المفترض ان تركز الحكومة على تنويع مصادر الدخل وتسهيل القوانين لاستقطاب المستثمر الأجنبي وعدم المساس بجيوب المواطنين وإيقاف الهدر وعدم زيادة الأسعار والتي ستكون الطبقة الوسطى أكثر المتضررين منها.

وأكد أن حديث الحكومة عن أننا سنمر بعجوزات غير صحيح، والمفترض أن تعزز الاستثمارات الخارجية كما حصل في العام الماضي الذي كانت فيه إيرادات الدولة من الاستثمارات أكثر من العوائد النفطية.

وبين أن الدستور ينص على أن الاتفاقيات لا تعتبر سارية إلا بالمصادقة عليها من مجلس الأمة، ولذلك نرفض جملة وتفصيلا تطبيق ضريبة القيمة المضافة، واذا عرضت علينا فسأرفضها لأن اكثر من سيتأثر بها هو المواطن البسيط.

وذكر أنه حتى لو كانت الضريبة بقيمة 5٪ فإن التاجر نظرا لضعف رقابة الحكومة عليه سيزيد الأسعار وسيكون الأكثر تأثرا هو المواطن البسيط، بالإضافة إلى أن الحكومة يجب أن تحد من غلاء الأسعار.

ورأى أن الاقتراض بقيمة 25 مليار دينار بمدة سداد 20 عاما سيزيد نسبة الأرباح لأنه طويل الأجل، فضلا عن أنه أمر ليس له داع مادام ان هناك 20 مليار دينار محتجزة في مؤسسات الدولة يفترض تحويلها إلى الاحتياطي العام.

وأكد أن على الحكومة ألا تفكر في زيادة الأسعار والمس بجيب المواطنين وزيادة الأسعار، وكل تلك الأمور أوضحناها في استجواب رئيس الوزراء الذي نوقش في 10 مايو 2017، ويفترض أن تضع الحكومة خطة واقعية ولا تمس جيب المواطنين.

وشدد على أن لكل دولة ظروفها وليس بالضرورة أن نمر بنفس الظروف التي تمر بها الدول المجاورة، وإذا أقرت إحدى الدول الخليجية ضريبة القيمة المضافة فليس بالضرورة أن تقرها الكويت أيضا، مبينا أن الحكومة إذا أرادت أن تتبنى الأمور الموجودة لدى الدول المجاورة لنا فعليها أن تقيس التنمية التي لديهم والمشاريع التي أنجزت وأخذ الإيجابيات وتطويرها وتفعيلها في الكويت على ارض الواقع.

وأوضح أن الزيادة في كل الدعومات من 3 مليارات دينار إلى 3,4 مليارات دينار وهي نسبة بسيطة جدا.

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

العتيبي يطالب الروضان بالرد على أسئلته البرلمانية

طالب النائب خالد العتيبي وزير التجارة والصناعة، ووزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة خالد الروضان بسرعة الرد على الأسئلة التي وجهها له بخصوص شركة المخازن العمومية.

وقال العتيبي في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة: لا أعرف ما مشكلة الوزراء مع الأسئلة البرلمانية، وهذا التأخر المتعمد الذي نواجهه في أي سؤال يوجه إلى وزير، مشددا على أننا يجب أن نجد حلولا لهذا لاسيما أن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تنص على أن يتم الرد خلال أسبوعين أو طلب التمديد لأسبوعين.

وبين أنه وجه 11 سؤالا للوزير الروضان من تاريخ 21 ديسمبر 2017 عن المشاكل التي يواجهها المواطنون والمستثمرون المستأجرون للقسائم الصناعية بسبب الممارسات التي تنتهجها شركة المخازن.

خالد العتيبي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو